كلمة دولة السيد محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء،
الجمهورية العربية السورية

السيد رئيس المؤتمر ...
السادة رؤساء الدول ... رؤساء الحكومات ...
رؤساء وأعضاء الوفود ... السيدات والسادة الحضور ...

تتجه أنظار الشعوب اليوم نحو قمة روما، حيث تداعى أقطاب العالم، الى عقد قمة شعارها (الغذاء للجميع)، وإنه لمما يدعو الى الثقة، أن تتواصل هذه القمم، وأن يتمكن التعاون الدولى، من مواجهة التحدى المستقبلى، بحلول عالمية عادلة، وأن تصبح العالمية، ذات وظيفة اقتصادية وتنموية شاملة، تضع الدول والشعوب، المتطورة منها والنامية، أمام تلاؤم ضرورى، فى الرؤية المشتركة للمشكلة الغذائية، وأمام تكامل ارادى لابد منه، لدى اتخاذ السياسات والاجراءات وخطط العمل، وذلك لجعل الامكانات المادية والبحوث العلمية، والمعونات المالية والفنية، والخبرات المتوفرة فى العالم، ملبية للاحتياجات التنموية، الاقليمية والمحلية فى كل مكان.

ويبدو مهما جدا أيها السادة لبلدى سورية، أن يشارك فى هذه القمة، وأن يساهم فى رسم التوجهات المدروسة والجادة والمبادرات الملتزمة، الحريصة على أن يصبح المستقبل الغذائى لجميع البشر، مستجيبا لجميع الآمال.

وإننى باسم السيد رئيس الجمهورية العربية السورية حافظ الأسد، وباسم الحكومة السورية، وباسم الشعب السورى، أوجه التحية من بلد الزراعات الأولى فى التاريخ، إلى رؤساء وممثلى بلدان العالم، المتطورة منها والنامية، داعيا الى تعاون دولى، يرقى الى مستوى يتلاءم مع قيم المعرفة، ومنطق حضارة العصر، ويوازى حجم المأساة، الى مستوى لا يعجز معه هذا التعاون، عن تقديم أدلة مقنعة، على سلامة التوجهات، لدى البلدان المتطورة والبلدان النامية معا، فى مواجهة التحدى الغذائى، والتغلب على مختلف العوائق السياسية والاقتصادية والتقنية وصولا الى التنموية العالمية المآزرة والمتكاملة.

إن عالمية المشكلة الغذائية الراهنة، تتمثل فى مئات الملايين من الجائعين والمحرومين، من فرص الحصول على الطعام، وفرص العمل، والانتاج الكافى، والدخول المناسبة، مما يتطلب على وجه التحديد من هذه القمة، التزامات دقيقة، تؤدى الى تقديم الشرط الغذائى والانسانى، على الشرط السياسى والتجارى، كى تحظى الغالبية من البشر بالأمن الغذائى المفقود.

أيتها السيدات والسادة ....

ثمة مؤتمرات ومنظمات استخدمت أفكارا نزيهة لتحليل مشكلة الغذاء، والتنبؤ بمشكلات الغد القريب والبعيد، وقد اتفقت فى مجمل نتائجها على أن الغذاء، يجب أن لا يستعمل كسلاح أو وسيلة للضغوط المالية والاقتصادية، لغايات سياسية، وأن السيادة الوطنية لكل بلد، على سياساته الزراعية والتقنية، أمر لا يتناقض مع ايجاد برامج عالمية شاملة، تؤدى الى الحصول المتساوى، على التقنيات الحديثة والمتجددة، وهذا يتطلب بشكل من الأشكال تخفيف أعباء الديون الخارجية، التى تثقل كاهل البلدان النامية، وإزالة المخاوف الناجمة، عن الاتفاقيات التجارية الدولية، التى يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية، على البلدان الأقل نموا، ومنع احتكار الدول ذات البنى المتفوقة لأساسيات ما هو أحدث وأجدى وأعم نفعا، وكذلك إفساح المجال لجموع النساء، للدخول الى سوق العمل والانتاج، وإزالة أشكال من اللامساواة بين الجنسين، فى الأجر والعمل وكثير من الحقوق، وبتعبير آخر، يجب أن تمنح الدول الأقل نموا، قدرة الدفاع عن النفس، إزاء الفقر، وإزاء المجاعات، وعوامل سوء التغذية، بمساعدتها على امتلاك وسائل التنمية، وعلى مواجهة التزايد السكانى، والدخول فى عالم متكافىء الحاجات والقدرات والمبادلات، يتعامل أطرافه فيما بينهم وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى. ولما كانت الزراعة تعتمد بشكل أساسي على المياه، فإننا نؤكد على ضرورة الاقتسام العادل للمياه بين الدول الشاطئة وفقا لمبادىء القانون الدولي.

وبهذه المناسبة، يسعدنى أن أشير الى أنه فى سورية، كانت لنا خلال السنوات الماضية، سياسة زراعية ناجحة، فى إطار نهج اقتصادى متكامل، وعبر معادلة استوعبت العلاقة الفاعلة، بين عناصر التمويل والاستثمار والانتاج، وبين تحديث وسائل الانتاج والتسعير المرن والتسويق المنظم والاعتماد المتزايد على البحوث العلمية، أدت بمجملها، الى تحقيق نتائج مقبولة ومشجعة، ولكننا مع ذلك نشعر بأن منطقتنا تختزن من المخاطر ما يهدد الأمن والنمو والاستقرار فيها، إذ لا أمن ولا نمو، ولا استقرار، بدون سلام عادل وشامل فيها، والسلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجى لسورية، لكن موقف اسرائيل المعارض، لاستئناف محادثات السلام من حيث توقفت، وتنكرها لالتزامات وتعهدات تم التوصل اليها، قبل توقفها، يهدد أسس المسيرة السلمية، ومنطلقاتها، فى منطقتنا، ويثير قلق المجتمع الدولى ومخاوفه المبررة.

وفى الختام ... أتوجه بالشكر إلى السادة: المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والمدير العام للصندوق الدولى للتنمية الزراعية، والمدير العام لبرنامج الغذاء العالمى، وإلى العاملين فى هذه

المؤسسات، مقدرا اخلاصهم وجهودهم المتميزة، كما أتوجه بالشكر إلى ايطاليا شعبا وحكومة، لاستضافتها هذه القمة، بحفاوة وتنظيم جيد، معربا عن تفاؤلى بهذا التعاون الدولى، على الرغم من الصعوبات الكامنة على الطريق، ومعبرا عن أمل بلادى، بأن تغدو انطلاقة العالم، نحو تحقيق الأمن الغذائى لجميع سكانه، مرتكزا واقعيا، لتطلع عقلانى الى المستقبل، ولحل مشكلات معقدة، فى المجال البيئى والصحى، وعلى الصعيد الدولى.